Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9)Issue (2)February(2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

توجيهات الراغب الصرفية للقراءات فوق الأربع عشرة في كتابه المفردات

م. د عبدالرزاق خلف محمود

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

tawjihat alsarfiat lilqira'at fawq al'arbaein fi kitabu (almufradati) lilraaghib al'asfahan

Abdul-Razzaq Khalaf Mahmoud
University of Mosul
College of Education for Human Sciences
Department of Arabic Language
Abdulrazzag .kh@uomosul.edu.ig

الملخص

وقصدنا في هذا البحث ما كان خراجاً عن دائرة القراءات العشر الصحيحة التي جمعها ابن الجزري في (النشر)، فضلاً عن القراءات الشاذة الأربع، ليكون كلُّ ما عداها محطَّ نظرنا في درسٍ صرفيٍّ تحليليٍّ، قد كشف لنا أنَّ هذه القراءات مطابقة للظواهر اللغوية والنحوية، ومقبولة للتمثيل بها على حقيقةِ قاعدةٍ من القواعد لا للتدليل على صحة القراءة بها، وهي في العادة لا تكون صحيحة السند، أو موافقة لرسم المصاحف العثمانية، وإنْ كانت مروية من أحد يُحتجُّ بكلامه في (المطالب الدينية)، والحاصل لدينا أنَّ: هذه القراءات ارتضاها اللغويون والمفسرون معهم مجالاً للدراسة، لا ينبغي الانصراف عنها وتركها، فلزم التنبيه. الكلمات المفتاحيّة: (القراءة، السبعة، الشاذة، قرأ، الأصل).

Abstract:

waqasadna fi hadha albahth ma kan khrajaan ean dayirat alqira'at aleashrat aleashrat alati jamaeaha aibn aljawzi fi(alnnshr), bial'iidafat 'iilaa al'arbae alshaadhati, liakun klu ma eada mhta nazarina fi hqyiy thlylyin, kashaf lana huna hadhih alqira'at bima fi Its linguistic and grammatical phenomena are acceptable as examples of a rule, not as proof of the correctness of its reading. It is usually not authentically transmitted or in accordance with the script of the Uthmanic codices, even if it is narrated by someone whose word is considered authoritative in (al-Matalib (Religious), and what we have concluded is that: these readings were accepted by linguists and interpreters as a field of study, and should not be ignored or left out, so it is necessary to point this out.
Keywords:(alqira'ati, alsabeiatu, alshaadhatu, qara'ati, al'asla).

مقدمة وتمهيد

الحمد لله مستحق الحمد والصلام والسلام على مُشرّف سُدَّة المجد، محمد الأمين وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..أمَّا بعد..فحين عَلِمَ مسلمو الصدر الأول أنَّ (القرآن الكريم)، أكبر معجزات النبوة، ومصدر الثقافة الإنسانية في كلِّ حقول العلم والمعرفة، قصدوا العناية به؛ أداءً لأمانته، ورجاءَ ثوابِ الآخرةِ، فأنتجوا كثرة تآليف تُعبِّر عن وعيٍ وعلمٍ حقيقين، واستخلفوا هذا الإرث الكبير أمانةً مقدَّسةً، ووديعةً غاليةً لدى الأجيال على امتداد التاريخ، فانتفع الناس به وما زالوا يقفون فيه على موارد البحث في (العلم والتفسير والعربية)، فضلاً عن قراءاته، لكونها لصيقة الصلة بتفسير النصِّ القرآني، وكاشفة عن خصائصه التعبيرية وظواهره اللغوية؛ وهي في العادة تمكِّن من فهم القرآن الكريم، وبيان حكمه الشرعي، وحين بصرت قول(الزركشي: ١٩٥٧م: ١/ ٣٤١): " وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة"، شعرت بالارتياح لحسن اختيار الموضوع الذي سأكتب فيه، والذي وقفت فيه حقاً على مورد من موارد (التفسير والعربية)، اضطلع إليه رجل من أهل القرآن والعربية في كتاب نفيس، الذي أعترف بأنَّه– رحمه الله– ملاذ علم لم ينتفع الناس به كثيراً، ولم ينل من الحظوة على الرغم غزارة علمه وسعة فضله، ومن

أجل هذا حقيق بي في هذا المقام التعريف المناسب لشخصيته العلمية، التي أنتجت جملة تآليف، منها، كتاب (المفردات) الذي سيكون فضاء بحثي الجديد هذا: **المفردات في غريب القرآن- الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)**:أبو القاسم، الحسين بن محمد بن المفضل، من أكابر علماء اللغة والتفسير، والحاصل لديَّ ممَّا كتبه محققُ كتابِه أنَّ مؤلِّفه رجلٌ من أهل الخمول، (ينظر: مقدمة الكتاب: ٨)، على الرغم من كونه: " أحد أعلام العلم، ومشاهير الفضل متحققاً بغير فنٍّ من العلوم"، كما وصفه (ياقوت الحموي: ١٩٩٣م: ١١٥٦/٣)، من تصانيفه: (جامع التفسير، والاعتقاد، وحلّ متشابهات القرآن)، (ينظر: الزركلي: ٢٠٠٢م: ٢٥٥/٢)، فضلا عن كتابه المذكور في صدر عنوان هذا البحث، وهو مطبوع متداول بتحقيق مشهور قام به الدكتور: صفوان عدنان الداودي، في مجلد ضخم نجم منه هذا البحث، الذي ابتدأته بـ(مقدمة وتمهيد)، مباشرين، لمقصد الدخول المباشر، الذي لا تُقْبَلُ فيها (رسومُ المقدماتِ) التقليديةِ، وفيما يقتضي هذا الإجراء الإشارة إلى منهجنا في هذه الدارسة، بحصر القراءات القرآنية فوق الأربع عشرة، التي أشار إليها الراغب في كتابه المذكور، ونسق ألفاظها بحسب وروده القرآني، مبتدئين بسورة الفاتحة – إنْ وجد فيها – ثم البقرة، ثم الذي يليها وهكذا، مشفوعة بنصِّ ما كتبه الرجل عن الحالة المذكورة، وقد قفَّيت تلك النصوص بدراسة صرفية تحليلية، عُدت فيها إلى كتب اللغة والتفسير، للتأثيل اللغوي والقرآني، وإلى كتب القراءات القرآنية للتثبت، وأذكر منها: (المحتسب- لابن جني، ومعجم القراءات- لعبد اللطيف الخطيب)، ومجموع إحالته (اثنتا عشرة) إحالة متصلة بتلك (القراءات)، وهي التي ستكون دائرة عملنا في هذا البحث الذي أرجو من الله أنْ يتقبله بفضله، والحمد لله في الختام كما كان في البدء.من المواضع التي وقف عندها (الراغب: ٤٩٨) ليقول كلمته في اشتقاق الأسماء كلامه على لفظ (فَصُرْهُنَّ) في قوله تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ//سورة البقرة-٢٦٠﴾ إذ قال: " وذكر أبو بكر النّقاش أنَّه قرئ: (فَصُرَّهُنَّ) بضمّ الصّاد وتشديد الرّاء وفتحها من: الصَّرِّ، أي: الشّدّ، وقرئ: (فَصُرَّهُنَّ)، من الصَّرِير، أي: الصّوت، ومعناه: صِحْ بهنّ"، ويبدو أنَّ هذا الكلام الذي عرضه الراغب غامض ومتناقض، ولم يؤدِّ مراده تأدية سليمة، ومظنة الإشكال ضمُّ (الصاد) في القراءة الثانية لـ(صرهنَّ)، ولو كسرناها لراق من الغموض وسَلِمَ من التناقض، ولا شكَّ أنَّ هذا الضبط ناجمٌ عن سوء النسخة المعوَّل عليها في التحقيق، أو عن سَهْوِ المحقق، أو القائم بطباعة الكتاب نفسه، أمَّا أنَّ الراغب هو الذي ضبطه، فغير معقول البتة، والحاصل أنَّ الراغب- رحمه الله- عرض للفظ الوارد في الآية أربع قراءات، أولها: لحمزة وأبي جعفر ورويس: (فَصِرْهُنَّ)، والثانية: لبقية السبعة: (فَصُرْهُنَّ)، والثالثة: لابن عباس وعِكْرِمة: (فَصُرَّهُنَّ)، والرابعة: لابن عباس وحده: (فَصِرَّهُنَّ)، وأنكرها (ابن جني: ابن جني: ١٩٩٩م: ١٣٦/١)، وقال: " وذلك أنّ (يفْعِل) في المضاعف المتعدي شاذ قليل، وإنَّما بابه فيه (يفْعُل، كـ(صَبَّ) الماء (يَصُبُّه)، و(شدَّ) الحبل (يشدُّه)،" (وينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٣٧٧/١).ولا يخفى علينا أنَّ مردَّ الخلاف في القراءات الخلاف في أصل الوضع، فوجه القراءة الأولى أنَّ الأصل (فَاصْيِرْهُنَّ)، إنْ كان من (صار- يصير)، بحيث نُقلت كسرة الياء إلى الصاد، فحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع الراء، ثم حذفت همزة الوصل، لانتفاء الحاجة إليها؛ لتحرك الحرف الأول، كما هو معروف في أقيسة الصرفيين، فصار اللفظ إلى (فَصِرْهُنَّ)، وأصل (الصاد والياء والراء) كما بيَّنه (ابن فارس: ١٩٧٩م: ٣٢٥/٣) يدلُّ على المآل والمرجع، ولعلَّ هذا هو المقصود في الآية، بوصف مآل الطيور رجوعها إلى إبراهيم- عليه السلام. ووجه القراءة الثانية أنَّ الأصل (فاصْوُرْهُنَّ)، إنْ كان من (صار- يصور)، فحدث فيه ما حدث في سابقه، مأخوذاً من (صارت الأبل تصور)، إذا مالت بأعناقها من التعب، وقد حمل الراغب اللفظ في الآية على هذا، والمعنى: (أَمِلْهُنَّ من الصَّوْرِ، أي: الميل)، وأضاف: "وقيل: قَطِّعْهُنَّ صُورَةً صورة،... ، وقيل: ذلك لغتان، يقال: صِرْتُهُ وصُرْتُهُ، وقال بعضهم: صُرْهُنَّ، أي: صِحْ بِهِنَّ، وذكر الخليل أنَّه يقال: عُصْفور صَوَّارٌ، وهو المجيب إذا دُعِي"، وذكر(الفراء: د.ت: ١٧٤/١) أنَّ الكسر لغة هذيل وسليم، والضم لغة عامة العرب، على ما يبدو من كلامه، ووجه القراءة الثالثة أنَّ الأصل (صرَّ)، بما يسميه الصرفيون (مضعَّفاً)، وفعله من الأفعال المتعدية، يقال: صَرَّ النَّاقَةَ، أي: شَدَّ ضَرْعَها، لذا قيس مضارعه على (يَفْعُلُ)، فيكون من جملة أفعال الباب الأول، (الجوهري: ١٩٨٧م: ٧١١/٢)، وكان (ابن جني: ١٩٩٩م: ١٣٦/١)، قد ذكر هذه القراءة واستحسنها، بقوله: وأمَّا "صُرَّهنَّ" بضم الصاد فعلى الباب؛ أعني: ضم عين يفعُل في مضاعف المتعدي"، وأصل (الصاد والحرف المكرر)، مأخوذ من(صرَّ الدراهمَ)، إذا جمعَها وشدَّها، وبهذا المعنى فُسِّر اللفظ الوارد في الآية، والمعنى: أجمعهنَّ وشُدَّهنَّ حتى يتهيأ لك معرفة أجزاءهنَّ بعد التقطيع، (ينظر: أبو حيان: ١٩٩٩م: ٦٤٦/٢)، ووجه القراءة الرابعة أنَّ(صِرَّهُنَّ) مأخوذ من: الصرير، وهو الصوت، ومنه: صرير الأقلام، وقد أشار الراغب إلى معنى القراءة بقوله: "صِحْ بهنّ"، وممَّا يلحظ أنَّ القراءتين المذكورتين- نعني: الأخيرتين- تؤولان إلى أصل واحد، فضلاً عن قرب المعنى المؤدَّى، ولعلَّ(ابن فارس: ١٩٧٩م: ٢٨٢/٣) هو أفضل من جمع اللفظين بجعله للصاد والراء المكرر أصولاً، أحدها: الجمع والشد، والآخر: الصوت، فلزم التنبيه.وحين عرض(الراغب: ٤٤٣) لقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ //سورة

الأنعام-٩٩ ﴾ وجدناه يقول في لفظة(مشتبه): " وقرئ: (مُتَشابِهاً) [الأنعام/ ١٤١] ، جميعاً، ومعناهما متقاربان"، وفي هذا تصريح بأنَّ قراءة(مُتشابه) معبرة عن(مُشتبه)، في الدلالة على المشاركة من جهتين، فأكثر، والمعنى: بعض الزيتون متشابه، وبعضه غير متشابه في(القدر واللون والطعم)، ومثله: الرمان، (ينظر: الزمخشري: ٥٢/٢)، والقراءة التي أثبتناها في الآية مقروء بها في السبعة، ولم أقف على نسبة القراءة الثانية بعد الجهد، فلزم التنبيه، و(ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٥٠٢/٢).وقد جاءت صيغة (متفاعل) في الآية الكريمة على هيئة اسم الفاعل (مُتشابِه) معبرة عن معنى من معانيها المشار إليها، وهو(المشاركة)، أشهر معنيها الذي عبَّر عنه (سيبويه: ١٩٨٨: ٦٩/٤): "وأما تفاعلت فلا يكون إلَّا وأنت تريد فعل اثنين فصاعدا"، وهي من الصيغ المزيدة بحرفين(الألف والتاء)، وأصل (الشين والباء والهاء)، كما بيَّن (ابن فارس: ١٩٧٩م: ٢٤٣/٣) يدلُّ على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً، و(الشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ) تؤول إلى معنى واحد، عرَّفه الراغب بقوله: " حقيقتها في المماثلة من جهة الكيفيّة، كاللّون والطّعم، وكالعدالة والظّلم، والشُّبْهَةُ: هو أنْ لا يتميّز أحد الشّيئين من الآخر لِمَا بينهما من التّشابه، عيناً كان أو معنىً"، وحقيقة المشاركة وجود طرفين في أصل الفعل الثلاثي، ومنه: تشارك الرجلان، وقد تكون المشاركة من جهة واحدة، ومنه: تراءى زيد لعمرو، (ينظر: د. عبدالوهاب العدواني، ود. فراس الكداوي: ٢٠٠٨م: ٦٢)، وتكون أفعال المشاركة لازمة، نحو: تجاورنا في المسير، وقد تأتي متعدية، نحو: تجاذبنا الحديث، كما تأتي الصيغة المذكورة لمعانٍ كثيرة، لا يتسع المقام لسردها، والأجدر من ذلك الإشارة إلى مجيئها بمعنى صيغة(افتعل)، ومنه: اختصم وتخاصم، واشتبه الشيئان وتشابها، وهو المقصود في لفظ الآية الذي نتكلم عليه، كما لا يخفى، وكان (سيبويه: ١٩٨٨م: ٦٩/٤) قد أشار إلى اشتراك الصيغتين المذكورتين، بقوله: " وقد يشركه (افتعلنا)، فتريد بهما معنى واحداً، وذلك قولهم: تضاربوا واضطربوا، وتقاتلوا واقتتلوا، وتجاوروا واجتوروا، وتلاقوا والتقوا"، والملحوظ في هذا أنَّ المشاركة حاصلة من الصيغتين، لذا جاز إحلال أحد الصيغتين محلَّ الأخرى، وهو المقصود في القراءتين المذكورتين، وهما- على ما يبدو- بمعنى واحد، صوَّبهما عدد من العلماء، وعلَّلوا ذلك بكونهما صحيحتين في المعنى. وحين عرض (الراغب: ٢٥٦) كلامه على لفظ (مردفين) في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ //سورة الأنفال-٩﴾وقال: "الرِّدْفُ: التابع، وردْفُ المرأة: عجيزتها، والتَّرَادُفُ: التتابع، والرَّادِفُ: المتأخّر، والمُرْدِفُ: المتقدّم الذي أَرْدَفَ غيره"، وساق الآية، وقال بعدها: " قال أبو عبيدة: مردفين: جائين بعد، ، فجعل رَدِفَ وأَرْدَفَ بمعنى واحد، وأنشد:***إذا الجوزاء أَرْدَفَتِ الثَّرَيّا**وقال غيره: معناه مردفين ملائكة أخرى، فعلى هذا يكونون ممدّين بألفين من الملائكة، وقيل: عنى بِالْمُرْدِفِينَ المتقدّمين للعسكر يلقون في قلوب العدى الرّعب. وقرئ مُرْدِفِينَ، أي: أُرْدِفَ كلّ إنسان ملكاً، (ومُرَدَّفِينَ)، يعني مُرْتَدِفِينَ، فأدغم التاء في الدّال، وطرح حركة التاء على الدّال"، وقد قرأ بها معاذ القارئ وأبو المتوكل الناجي وأبو مجلز، وهو وجه من أوجه قراءة لفظ(مُردفين) في الآية المذكورة(ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٢٦٧/٢)، والمفهوم من هذا: أنَّ اللفظ المذكور اسم فاعل بصيغة الجمع، مقيس من الفعل(يَرْتَدِفُ) غير الثلاثي ، وفعله الماضي مزيد بالهمزة والتاء، وقد جيء باسم الفاعل،(مُرْتَدِفين)، ولتقارب مخرج(التاء والدال)، أُجيز إدغامهما، بعد إبدال التاء دالاً، وإلقاء حركتها على الدال في الصيرورة إلى(مُرَدَّفين)، وحرِّكت الراء بالفتحة لالتقائها ساكنة بالحرف المشدد،(ينظر: العدواني: والكداوي: ٢٠٠٨: ١٩٨)، وفعله المجرد(رَدِفَ- يَرْدَفُ) من أفعال الباب الرابع، وأصل(الراء والدال والفاء)، كما بيَّنه(ابن فارس: ٥٠٣/٢) يدلُّ التتابع، كشيء إثر شيء، ومنه: الترادف: التتابع، والرديف: الذي يرادفك، وكُلُّ ما تَبِعَ شَيْئاً فَهُوَ رِدْفُهُ، وقد أشار الراغب إلى هذا في نصِّه المذكور آنفاً، والفعل بتجرُّده من الزيادة متعدٍّ إلى مفعول واحد، يقال: رَدِفْتُ الرجلَ، وكذا: أردفتُ الرجل وارتدفته، ومن العلماء مَنْ ساوى في المعنى بين(رَدِفَ)، و(أردف)، (ينظر: الجوهري: ١٩٨٧م: ١١٩٠/٣)، وممَّا يلحظ أنَّ صيغة(افتعل) تأتي لازمة ومتعدية، ومن الأول: (استقى الظمآن)، ومن الثاني: (اقتطعت الأرض)، واللفظ الذي نتحدث عليه مأخوذ من أفعال الصيغة المتعدية، كما لا يخفى.وكان (الزجاج: ١٩٨٨م: ٤٠٢/٢) قد جوَّز القراءة المذكورة، وعدَّها لغة، ولا يخفى على المتتبع كثرة اختلاف اللغات الواردة في اللفظ المذكور، من ذلك ما رواه (سيبويه: ١٩٨٨م: ٤٤٤/٤) عن الخليل عن أُناسٍ من أهل مكة (مُرُدِّفين)، وقال: " فمن قال هذا فإنَّه يريد: (مرتدفين)، وإنَّما أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا، وهي قراءةٌ لأهل مكة، كما قالوا: رُدُّ يا فتى، فضموا لضمة الراء، فهذه الراء أقرب"، وذكر (ابن جني: ١٩٩٩م: ٢٧٣/١): أنَّ " أصله (مُرْتَدِفين): (مُفْتَعِلين) من(الرَّدْف) ، فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلمَّا التقى ساكنان – وهما الراء والدال- حرَّك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إتباعًا لضمة الميم، وأخرى كسرها إتباعًا لكسرة الدال، يعني: في الصيرورة إلى (مُرِدِّفين)، وكسرُ الميم اتباعاً لكسر الراء وجهٌ مقبولٌ في القياس، ومقروء به(ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٢٦٧/٢).وحكى الخليل- بحسب المنقول عنه-أيضاً- عن رجل من أهل مكة(مُرَدِّفين)، والأصل: (مرتدفين)، حدث فيه ما حدث في سابقه، غير أنَّه جيء بفتح الراء، طلباً للخفة، (ينظر: أبو حيان: ١٩٩٩م: ٢٧٩/٥)وقد بيَّن الراغب معنى القراءتين، فـ(مُرْدِفِين)، أي: تقدَّم بعضُهم

بعضاً، وأردف كلُّ إنسانٍ ملكاً، و(مُرَدِّفِيْن)، أي: ممدين بالملائكة بعضهم عقب بعض، والحاصل: أنَّهما متحدان في المعنى المؤدَّى، ولعلَّ ابن فارس هو أفضل من جمع بين اللفظين بجعله(الراء والدال والفاء) أصلاً دالاً على التتابع، في كلامه الذي نقلناه آنفاً، فلزم التنبيه.وحين عرض (الراغب: ٧٤٨)- رحمه الله لقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ //سورة التوبة-١٠٩﴾: وجدناه يقول في لفظ (هار): "هارَ البناء، وتَهَوَّرَ: إذا سقط، نحو: انْهَارَ"، وساق الآية المذكورة وقال بعدها: " وقرئ: (هَائِرٌ) يقال: بئر هائِرٌ، وهارٌ، وهارٍ، ومُهارٌ، ويقال: انْهَارَ فلان: إذا سقط من مكانٍ عالٍ، ورجلٌ هارٍ وهائِرٌ: ضعيفٌ في أمره؛ تشبيهاً بالبئر الهائِرِ، وتَهَوَّرَ الليل: اشتدّ ظلامه، وتَهَوَّرَ الشّتاءُ: ذهب أكثره، وقيل: تَهَيَّرَ، وقيل: تَهَيَّرَهُ، فهذا من الياء، ولو كان من الواو لقيل: تهوّره"، وفي هذا تصريح بأنَّ (هارٍ) لم يأتِ من باب(قال)، والحاصل من كلامه كلّه- رحمه الله- أنَّه مأخوذ من الفعل(هار- يهور)، وهو من جملة أفعال الباب الأول، وقيل: من (هار- يهير)، بزنة: (باع- يبيع)، فهو من جملة أفعال الباب الثاني، وقد سبق (ابن جني: د.ت: ١٣٨/١) إلى ذكر العلتين: (الهور والهير)، وعلى ما يبدو أنَّ الياء لغة فيه، قال (ابن فارس: ١٩٧٩م: ١٨/٦)، "الهاء والواو والراء: أصل يدلُّ على تساقط شيء، منه: تهوَّر البناءُ: انهدم، وتهوَّر الليلُ: انكسر ظلامه، كأنَّه تهدَّم..، وتهوَّر الشتاء: ذهب أشده"، ولعلَّ هذا المعنى هو المقصود في الآية، وأصل الفعل(هار) لازم، وقد يُعدَّى بالتضعيف إلى المفعول، فيقال: (تهوَّره)، (ينظر: موسى الأحمدي: ١٩٧٩م: ٤١٧)، وقد عرض الراغب للفظ الوارد في الآية الكريمة قراءتين، أولهما لابن كثير وابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم: (هارٍ)، والثانية: (هائر)، ولم أهتدِ إلى نسبتها، على الرغم من كثرة البحث والتفتيش، وواضح أنَّها فوق القراءات الأربع عشرة، المقتضية لهذا الدرس، وكان اللغويين قد اختلفوا في وزنه الصرفي، فذهب الخليل إلى أنَّه اسم فاعل من (هار- يهور)، ثم أُعلَّ بقلب عينه همزة، فصار اللفظ إلى (هائر) قبل حذف العين على غير القياس وصيرورته إلى (هارٍ)، وهو عند (الزجاج: ١٩٨٨م: ٤٧٠/٢)، يصلح من العلتين (هاير وهاور)، ومن ثَمَّ قُدِّمت اللام على العين، قبل إعلاله إعلال (قاضٍ)، في الصيرورة إلى (هارٍ)، قال (أبو حيان: ١٩٩٨م: ٢٤٦): "ولا ينقاس"، ويرى ابن مالك أنَّ المحذوف ألف (فاعل)، وأصله (هَوِرَ)، ومن ثَمَّ تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار اللفظ إلى ما صار إليه، وأجاز العكبري وأبو حيان أنْ يكون مبنياً على (فَعِل)، من غير حذف، فصارت الواو ألفاً بعد تحركها وانفتاح ما قبلها (ينظر: أبو حيان: ١٩٩٨م: ٢٤٦، أحمد الخرَّاط: ١٩٨٩م: ٢٧٠)، وممَّا تجدر الإشارة إلى بيانه: أنَّ لفظ (هائر)، وارد في الآية بصيغة الصفة المشبهة وصفاً للمنافقين الذين أسسوا بناء دينهم على الكفر والمعصية، فكان هذا التأسيس خسيساً واجب الهدم والسقوط، (ينظر: الرازي: ١٩٩٩م: ١٤٩/١٦). وقد طالعنا (الراغب: ١١٧) في كلامه على لفظ (جِدالنا) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ //سورة هود- ٣٢﴾، وقال: " وقرئ: (جَدَلَنا)"، وهي قراءة ابن عباس، وتابعه أيوب السختياني، (ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٤٢/٤)، وهذا الذكر يجعلنا نقول: إنَّه وجه من أوجه قراءة لفظ (جَدَلَنا) في الآية المذكورة، وأصل (الجيم والدال واللام)، كما بيَّن (ابن فارس: ١٩٧٩م: ٤٣٣/١) يدلُّ على استحكام الشيء في استرسال يكون فيه، وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام، وكان الراغب قد أشار في مطلع كلامه إلى مثل هذا، وزاد عليه في الحصيلة اللغوية، بقوله: " الجِدَال: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة، وأصله من: جَدَلْتُ الحبل، أي: أحكمت فتله ومنه: الجَدِيل، وجدلت البناء: أحكمته، ودرع مَجْدُولَة، والأَجْدَل: الصقر المحكم البنية، والمِجْدَل: القصر المحكم البناء، ومنه: الجِدَال، فكأنّ المتجادلين يفتل كلُّ واحدٍ الآخرَ عن رأيه. وقيل: الأصل في الجِدَال: الصراع وإسقاط الإنسان صاحبه على الجَدَالَة، وهي الأرض الصلبة"، وفعله المجرد في أصله (جَدَلَ- يَجْدُلُ)، من أفعال الباب الأول، وله وجه آخر (جَدِلَ- يَجْدَلُ)، ويكون من أفعال الباب الرابع، والفعل من البابين متعدٍ إلى مفعول واحد، يقال: (جَدَلْتُ الحَبْلَ)، ومن أجل هذا جاء مصدره على زنة (فَعْل)، وسُمِعَ (فَعَل)، (ينظر: الجوهري: ١٩٨٧ م: ١٦٥٣/٤، والفيومي: د. ت: ٩٣/١)، ومزيده (جادل) بزنة (فاعل)، متعدٍّ- أيضاً- إلى مفعول واحد، وقياس مصدره (مُجادلةً، وجِيدالاً وجِدالاً)، والأخيرة قراءة السبعة، وذكر (ابن جني: ١٩٩٩م: ٣٢١/١) في توجيه معنى القراءتين أنَّ: " الجدل اسم بمعنى الجِدال والمجادلة"، والمراد: الاقتواء على الخصم بالحجة، وذكر (الأخفش: ١٩٩٠م: ٣٨١/١) أنَّهما لغتان بمعنى، والمعنى: غلبتنا في الجدال، ومضى (الزجاج: ١٩٨٨ م: ٤٩/٣) بهذا الاتجاه، والقصد: المبالغة في الخصومة والمنافرة، وقال (الرازي: ١٩٩٩م: ٣٤١/١٧): " وهذا يدلُّ على أنَّه- عليه السلام- كان قد أكثر في الجدال معهم، وذلك الجدال ما كان إلا في إثبات التوحيد والنبوة والمعاد.." ، وذكر (ابن عاشور: ١٩٨٤ هـ: ٦٠/١٢) بأنَّ هذه المجادلة كانت الأخيرة التي جادلها قوم نوح، والتي استفزت امتعاضهم من قوارع جدله حتى سئموا من تزييف معارضتهم وآرائهم شأن المبطَل إذا دمغته الحجة، ولذلك أرادوا طي بساط الجدال، وأرادوا إفحامه بأن طلبوا تعجيل ما توعدهم من عذاب ينزل بهم.والحاصل: أنَّ القراءتين بمعنى واحد، صوَّبهما كثير من العلماء على نحو ما

ذكرناه، وعلَّلوا ذلك بكونهما صحيحتين في المعنى.وقد طالعنا (الراغب: ٤٣٧) في كلامه على لفظ (يَعْصِرون) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ//سورة يوسف- ٤٩﴾ إذا قال: "أي: يستنبطون منه الخير، وقرئ: (يُعْصَرُونَ)، أي: يُمْطَرون"، وهي قراءة جعفر بن محمد والأعرج وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير(ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٢٨١/٤)، وقد أبان (ابن جني: ١٩٩٩م: ٣٤٥/١)، عن معنى القراءة المذكورة بقوله: "أي: يُمْطَرُون، فإنْ شئت أخذته من العُصْرَة، والعَصَر للمَنْجَاةِ، وإنْ شئت أخذته من عَصَرَت السحاب ماءها عليهم، وعليه قراءة الجماعة، وهي التي أثبتناها في الآية، أمَّا وجه القراءة الثانية، فقد أشار إليه (الرازي: ١٩٩٩م: ٤٦٦/١٨) بقوله: " أي: يَعْصِرُون السمسم دهناً والعنب خمراً والزيتون زيتاً، وهذا يدلُّ على ذهاب الجَدْب، وحصول الخصب والخير، وقيل: يحلبون الضروع".ويندرج الفعل المذكور(عَصَرَ- يَعْصِرُ)، من جملة أفعال الباب الثاني، وتأتي أفعال الباب لا زمة ومتعدية، من الصحيح والمعتل والمضعَّف، والفعل المذكور من أفعال الباب المتعدية، كما لا يخفى، (ينظر: طه اشلاش: ٤٦).وأصل (العين والصاد والراء) كما بيَّن(ابن فارس: ١٩٧٩م: ٣٤٠/٤) يدلُّ على كلمات ثلاث: الأول: دهر وحين، والثاني: ضغط شيء حتى يتحلب، والثالث: تعلق بشيء وامتساك به، ولا يخفى علينا أنَّ المقصود في هذا المبحث هو المعنى الثاني ومنه: أَعْصَرَ القومُ، إذا أتاهم المطرُ، ووجه القراءة المذكورة: أنَّهم ينجون من عصره، إذا نجاه، ومنه قول أبي زيد:

صَادِياً يَسْتَغِيثُ غَيْرُ مُغاثٍ وَلَقَد كَانَ عُصْرَةَ المَنْجُود

أي: نجاة المكروب، وَيُقَال أعْصَرَنِي فلانٌ إذا ألْجَأَكَ إِلَيْهِ واعْتَصرتُ بِهِ". ويصحُّ أنْ يكون (يُعْصرون)، بمعنى: أنَّهم يُمْطرون، من: أعصرت السحابة، إذا أعصرت بالمطر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا// سورة النبأ- ١٤﴾، والمعنى: المُعْصِرات اللواتي أمْكَنَتِ الرياحَ من اعتصارها واستنزال قَطْرِها، كما يُقَال أمْضَغَ النخلُ وآكَلَ وأطْعَمَ وأفْرَكَ الزرعُ إذا أمكن ذَلِك فِيهِ، وقد حمل (ابن سيدة: ١٩٩٦م: ٤٢٠/٢)، اللفظ في هذه الآية على معنى المُنْجِياتُ من الْبلَاء، ومهما يكن التأويل فإنَّ (يُعْصَرُون)، فعل مضارع مبنيّ للمفعول، من الفعل الثلاثي، سواء كان المقصد(النجاة)، أو(الغيث)وحين عرض (الراغب: ٨٦) لقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ // سورة يوسف-٤٥﴾ وجدناه يقول: "وقرئ (بعد أَمَهٍ)، أي: بعد نسيان، وحقيقة ذلك: بعد انقضاء أهل عصر، أو أهل دين"، وهي قراءة ابن عباس، وتابعه زيد بن علي والضحَّاك وقتادة وأبو رجاء وشُبيْل بن عزرة وربيعة بن عمرو وابن عمر ومجاهد وعكرمة والحسن البصري، (ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٢٧٢/٤)، مأخوذة من (أَمِهَ)، الذي بيَّنه (ابن فارس: ١٩٧٩م: ١٣٦/١) بأنَّه أصلٌ يدلُّ على النسيان، يقال: أمهت: أي: نسيت، ورجلٌ مأموه، ذكره(الفراء: د.ت: ٤٧/٢)، ثم قال: "كأنَّه الَّذِي لَيْسَ معه عقله"، وينكشف لنا أنَّ الفعل المذكور من أفعال الباب الرابع المترددة أفعالها بين اللازم والمتعدي، و(أَمِهَ) المذكور من أفعالها اللازمة، وتطَّرد مصادر هذا النوع من الأفعال بمجيئها على زنة (فَعَل)، مثل: (تَعِبَ وأَسِفَ وجَزِعَ)، ومصادرها: (تَعَبٌ وأَسَفٌ وجَزَعٌ)، وكان الأزهري: ٢٠٠١م: ٣٥١/٦) ذكر لغة ثانية (أَمَه- يأْمُه) بزنة (نَصَر- ينْصُر)، عزاها إلى شَمِر بن حمدويه، وهو يشير في هذا إلى معنى (العهد)، يقال: أَمَهْتُ إِلَيْهِ فِي أَمرٍ فأَمَهَ إليَّ، أَي: عَهِدْتُ إِلَيْهِ فعَهِدَ إليّ، والحاصل من هنا: أنَّ (الأمَه) الوارد في الآية الكريمة مصدر مقيس من فعله الثلاثي، والغالب في معنى الباب الأوصاف اللازمة، ومن أجل هذا سمَّاها (هنري فليش: د. ت: ١٤٤) (أفعال الصفة)، وهذا ما نلحظه- في المصدر- أيضاً- لهذا خُصَّ التعبير عنه في الآية بالمعنى المشار إليه، ويعزز هذا التصور ما رواه (القرطبي: ١٩٦٤م: ٢٠١/٩) عن أبي عبيدة أنَّه قَرَأَ: (أَمْه)، وعدّها لغة ثانية في المصدر بمعنى النسيان، على الرغم من أنَّ (الزجاج: ١٩٨٨م: ١١٣/٣)، عاب هذه القراءة، وعدَّها غير صحيحة؛ لأنَّ مصدر (أَمِهَ)، هو (الأَمَه)، لا غير- على حد وصفه- والحقيقة: أنَّ ما ذكره الزجاج يُعبِّر عن رأي البصريين الذين لا يجدون أيَّ حرج في ردِّ بعض القراءات التي لا تخضع لأقيستهم.ونخلص من كلِّ ما سبق: بأنَّ القراءة المذكورة من الفعل (أَمِهَ)، بمعنى: النسيان، وهذا المعنى لا يعاكس قراءة الجمهور (أُمَّة)، من الفعل (أَمَّ)، بمراد: بعد الحين والزمان، على اعتبار أنَّ سكوت الساقي عن خبر يوسف- عليه السلام- مدة طويلة لا يخلو من النسيان.وقد طالعنا (الراغب: ٢٣٦) في كلامه على (تذروه) في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ //سورة الكهف-٤٥ ﴾إذ قال: " الذَّرْءُ: إظهارُ اللهِ تعالى ما أَبْداه، يقال: ذَرَأَ الله الخلق، أي: أوجد أشخاصهم، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ// سورة الأعراف- ١٧٩﴾، وقال: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا// سورة الأنعام١٣٦-﴾، وقال: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ// سورة الشورى- ١١﴾، وقرئ: (تذرؤه الرّياح)، والذُّرْأَة: بياض الشّيب والملح، فيقال: ملح ذُرْآنيّ، ورجل أَذْرَأُ، وامرأة ذَرْآءُ، وقد ذَرِئَ شعره"، وهذا الذكر العارض للفظ (تذرؤه) المضارع يجعلنا نقول:

إنَّه وجه من أوجه قراءة (تذروه) في الآية الكريمة، وواقع الحال: أنَّ القراءة التي أثبتناها في الآية مقروء به في السبعة، ولم أهتدِ إلى نسبة القراءة الثانية على الرغم من كثرة البحث والتفتيش، (ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٢٢٨/٥)، وفعلها المجرد في أصل تكوينه (ذَرَأَ- يَذْرَأُ) من أفعال الباب الثالث، وأصل (الذال والراء والهمزة)، كما بيَّنه (ابن فارس: ١٩٧٩م: ٣٥٢/٢)، أصلان: أحدهما لون إلى البياض، والآخر كالشيء يبذر ويزرع، ولا شكَّ أنَّ الثاني هو المقصود في هذا المبحث، يقال: ذَرَأْنا الأرضَ، أي: بَذَرْناها، (ينظر: الخليل: د.ت: ١٩٣/٨)، وذرأ الله الخلق يذرؤُهُمْ ذرْءاً، أي: خَلَقَهُمْ، ومنه: (الذريَّة)، وذكر (ابن دريد: ١٩٨٧: ٦٩٥/٢) أنَّ العرب تركت الهَمْز في ثلاثة أشياء، وَهِي (الذَّرِيَّة، والنبيّ والبريَّة)، وأفعالها: (ذرأ ونبأ برأ)، ونلحظ أنَّ الفعل بتجرُّده من الزيادة متعدٍ إلى مفعول واحد، كما شاهدناه في الأمثلة السالفة، والأفصح فيه- بحسب ما نقل (الزبيدي: د.ت: ٢٣٣/١) ترك الهمزة في الصيرورة إلى (ذرا)، وإثباتها هو لغة ضعيفة أو لثغة- على حدِّ وصفه، ووجه القراء به أنَّ (تذرؤه) مضارع لـ(ذرأ)، والمعنى: أنَّ الرياح تفرقه أو تنسفه، وعلى ما يبدو، القراءتان المذكورتان بمعنى واحد، ودليل ذلك صحة المعنى. ويطالعانا (الراغب: ٥١٢) في موضع قرآني آخر، بكلامه على لفظ (نَقْدِر) في قوله تعال: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ //سورة الأنبياء-٨٧﴾ إذ قال: وقرئ: (لن نُقَدِّر عليه)"، وهي قراءة الزهري وعمر بن عبدالعزيز والماوردي وابن عباس وابن يعمر وحميد بن قيس، (ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٤٦/٦)، و(نُقَدِّر)، مضارع مزيد بتضعيف العين، و(القاف والدال والراء)، كما قال (ابن فارس: ١٩٧٩م: ٦٢/٥) أصل صحيح يدلُّ على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، ومنه: القَدَرُ والقَدْرُ ما يُقدِّره الله-عزَّ وجلَّ- من القضاء، ويحكُم به من الأُمورِ، وهو في الأَصْلِ مَصْدرٌ، وفعله (قَدَرَ- يَقْدِرُ)، من جملة أفعال الباب الثاني، وثمة لغة أخرى (قَدَرَ- يَقْدُرُ)، من أفعال الباب الأول، ومن الأول: قَدَرْتُ على الشي أَقْدِرُ قُدرةً، إذا قويت عليه، وأطقته، والمعنى: أنَّه بقدْر طاقتك، ومن الثاني: قَدَرْتُ الشيء أَقْدُرُه، وأَقْدِرُه قَدْراً وقَدَراً، بمعنى: التقدير، وهو الأصل فيهما (ينظر: ابن ناقيا البغدادي: ٢٠٢٠م: ٣٠٣، وكان الراغب قد أورد قراءة التشديد في صيرورة الفعل إلى (قدَّر)، والملحوظ أنَّ التشديد في الصيغة المذكورة قد أفضى إلى تكرير الفعل وتكثيره، وهو أشهر ما انمازت به صيغة (فَعَّلَ)، كما نفهم من قول (سيبويه: ١٩٨٨م: /٦٤): " تقول: كَسَرْتها وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسَّرته وقطَّعته ومزَّقته،... واعلم أنَّ التخفيف في هذا جائز كله عربي، إلَّا أنَّ فعَّلت إدخالها ههنا لتبيين الكثير"، وقد وجدنا في قراءة (التخفيف والتشديد) معاني وأقوالاً شتَّى، والبيان فيما يلي:

-**العقوبة**: وممَّن قال بهذا (الفراء: د.ت: ٢٠٩/٢) الذي فسَّر به اللفظ المذكور، بقوله: "يريد: أنْ لن نقدر عَلَيْهِ من العقوبة ما قَدرنا"، وهذا ما ذهب إليه (الأخفش: ١٩٩٠م: ٤٤٩/٢)- أيضاً.

-**التقدير**: وهو رأي (الزجاج: ١٩٨٨م: ٤٠٢/٣)، والمراد: "أي ظن أنْ لن نُقَدِّرَ عليه ما قَدَّرْنَاهُ من كونه في بطن الحوت"، ومنه: يقال: قَدَرَ الله لك الخير، بمعنى: قَدَّرَ لك الخير، وأنشد ثعلب:

فَلَيْسَتْ عَشِيَاتُ الْحِمَى بِرَوَاجِعٍ ... لَنَا أَبَدًا مَا أَوْرَقَ السَّلِمُ النَّضِرُ

وَلَا عَائِدٌ ذَاكَ الزَّمَانُ الَّذِي مَضَى ... تَبَارَكْتَ مَا تَقْدِرُ يَقَعْ لَكَ الشُّكْرُ

يريد: ما تُقدِّرُه وتَقْضِي به يقع، (ينظر: القرطبي: ١٩٦٤م: ٣٣٢/١١).**التضييق**: وإليه ذهب كثير من العلماء، والمراد: أَيْ: لَنْ نُضَيِّقَ عليه، ومنه: قَدَرت عليه الشي، أي: ضيَّقته عليه، وهو ما ذكره الراغب كذلك في كلامه الطويل على اللفظ، المذكور بما لا يمكن اقتضابه في هذا المقام، (الرازي: ١٩٩٩م: ١٨٠/٢٢، وأبو حيان: ١٩٩٩م: ٤٦١/٧،)، والبادي أنَّ القراءتين بمعنى واحد، بحيث صوَّبهما كثير من العلماء، وعلَّلوا ذلك بكونهما صحيحتين في المعنى، وممَّا يلحظ أنَّ التضعيف في(قدَّر) يفيد التكثير والمبالغة في حصول الفعل، التي يخلو الفعل من الدلالة عليها إذا ورد ثلاثياً مجرداً غير مزيد بالتضعيف، فلزم التنبيه.ومن المواضع التي وقف عندها(الراغب: ٤٨٧)، ما ذكره على لفظ(صوافّ) في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡبُدۡنَ جَعَلۡنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمۡ فِيهَا خَيۡرٞۖ فَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا صَوَآفَّۖ فَإِذَا وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنۡهَا وَأَطۡعِمُواْ ٱلۡقَانِعَ وَٱلۡمُعۡتَرَّۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرۡنَٰهَا لَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ إذ قال: "وقرئ: (فاذكروا اسم الله عليها صَوَافِنَ)"، والأولى قراءة السبعة، والثانية لابن مسعود وابن عمر وابن عباس وإبراهيم وقتادة ومجاهد وعطاء والضحاك والكلبي والأعمش بخلاف عنه، وأبي جعفر محمد بن علي بخلاف عنه- أيضاً (ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ١١٦/٦)، ونحن نزيد اللفظ بياناً وإيضاحاً: فالصاد والفاء والنون، كما بيَّن (ابن فارس: ١٩٧٩م: ٢٩١/٣) أصلان، أحدهما: جنس من القيام، والآخر وعاء من الأوعية، والأول هو المقصود في هذا المبحث، كما لا يخفى، ومنه: الصافن: وصف للخيل، بمعنى: الذي

يَصِفُّ قدميه، والصفون قيام الفرس على ثلاث قوائم، وطرف حافر الرابعة، وكان أبو عبيدة قد ذكر هذا، ثم قال: " بعض الناس يقول: كلُّ صافٍّ قدميَه قائماً فهو صافن"، (ينظر: الأزهري: ٢٠٠١م: ١٤٤/١٢)، وجمعه (صوافن)، مندرج ضمن أوزان جموع التكسير الواردة للدلالة على المبالغة في الجمع المتناهي، وينقاس هذا الجمع في كل ما كان على زنة (فاعِل)، وصفاً لمذكر غير عاقل، كـ(صاهل وشامخ وناهق)، وجمعها: (صواهل وشوامخ ونواهق)، (ينظر: عباس أبو السعود: ١٩٧٩م: ٧٥)، ووجه القراءة المذكورة أنَّ (صوافن) جمع لـ(صافن)، مأخوذ من(صَفَنَ الفرسُ صُفوناً)، إذا صفَّ قدميه، ثم استعار لغيره، وعلى هذا يكون معنى الآية: أنَّ البُدن إذا أرادوا نحرها تعقل إحدى يديها، فتقوم على ثلاث، ويجوز أنْ يكون المراد (قياماً)، لأنَّ النحر لا يكون إلا بقيام المنحور، وهو من سنن نحر الإبل، كما لا يخفى، (ينظر: الزجاج: ١٩٨٨م: ٤٢٧/٣، والرازي: ١٩٩٩م: ٢٢٦/٢٣) وأما وجه قراءة (صوافَّ)، أنْ يكون (صوافَّ)، جمع (صافّة)، وهي البُدن القائمة، بمعنى (صَفَفْنَ أيديَهُنَّ وأرجلَهُنَّ)، والحاصل: من هذا أنَّ هذه(القراءات) وتحولاتِها دالةٌ على غناء(العربية) في ذاتها، قبل نمائها بأقوال الدارسين، فـ(صوفن)، غير معاكسة لـ(صوافَّ) على اعتبار أنَّ اختلاف البنية اللغوية، تبعه اختلاف المعنى والدلالة، كما سبقت الإشارة إليه، فلزم التنبيه. وحين عرض(الراغب: ٦٩١) في كلامه على لفظ(تلقونه) في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ //سورة **النور-١٥**﴾ قال: "الوَلْقُ: الإسراع، ويقال: وَلَقَ الرجلُ يَلِقُ كذب، وقرئ: (إِذْ تَلِقُوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ)، أي: تسرعون الكذب، من قولهم: جاءت الإبل تَلِقُ، والأَوْلَقُ: من فيه جنون وهَوَجٌ، ورجلٌ مالُوقٌ ومُؤْلَقٌ، وناقةٌ وَلْقَى: سريعة، والوَلِيقَةُ: طعامٌ يتّخذ من السَّمْن، والوَلَقُ: أَخَفُّ الطّعنِ" ، وكانت عائشة- رضي الله عنها- قد قرأت (تَلِقَوْنَه) المذكورة، وتابعها ابن عباس ويحيى بن يعمر وزيد بن علي وعيسى بن عمر وعبيد بن عمير وأبو معمر ومجاهد وأبو حيوة وأُبيّ بن كعب- رضي الله عنهم جميعاً، ولا يخفى علينا أنَّ قراءة الجمهور هي التي أثبتناها في الآية (ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٢٣٨/٦)، ومردُّ الخلاف في القراءتين الخلاف في أصل الوضع، فوجه القراءة الأولى أنَّ الأصل (وَلَقَ)، معتل الفاء بالواو بما يسميه الصرفيون (مثالاً)، يناظره (وَعَدَ)، وبابه باب (ضَرَبَ- يَضْرِبُ)، الموزعة أفعاله بين اللزوم والتعدي، والفعل المذكور من قبيل أفعاله اللازمة- كما لا يخفى، وأمثلة الباب كثيرة الدلالات، لا حاجة لذكرها في هذا المقام، (ينظر: خديجة الحديثي: ١٩٦٤م: ٣٨٢)، والأجدر منه الإشارة إلى ما ذكره الصرفيون بوجوب حذف الواو في مضارع الباب المذكور، لثقلها في النطق، ومن ثمة يُصار بالفعل المذكور إلى (وَلَقَ- يَلِقُ- تَلِقُ)، للعلة المذكورة، وكان (ابن فارس: ١٩٧٩م: ١٤٥/٦) قد بيَّن أنَّ الأصل المذكور يدلُّ على (إسراعٍ وخفةٍ) في كلِّ شيء، كعدوٍ إثْر عدوٍ، أو كلامٍ إثْر كلامٍ، وهو المفهوم من كلام الراغب- سالف الذكر، وقد نصَّ (الفراء: د.ت: ٢٤٨/٢) على أنَّ المراد بقراءة (تَلِقُونه) ترديدُ (الكذبِ)، فضلاً عن السير به ونقله من شخصٍ لآخر، نقلاً مباشراً، ومن شأن هذا أنْ يَفسِّر لنا تعدية الفعل للمفعول به مباشرة، على الرغم ومن كونه لازماً، فلزم التنبيه على هذا قبل التنبيه على ما ذكره (الزجاج: ١٩٨٨م: ٣٨/٤) مشيراً إلى أنَّ قراءة عائشة- رضي الله عنها- (تُلِيقُونه)، ومعناه: الإسراع بالكذب، وهذا الذي ذكره الزجاج غير مشهور؛ لأنَّ المشهور عند أهل القراءات هو ما أثبته الراغب، وهي القراءة التي تكلمنا عليها، ويظهر لنا أنَّ (أولق) لغة ثانية في الفعل (ولق)، وهو المفهوم من نصِّ كلام الراغب الذي أثبتناه- أيضاً، ويصحُّ هذا على اعتبار أنَّ الأصل (ولق)، ومن ثَمَّ زيدت عليه الهمزة، وتفسيره بمعنى (الجنون)، سيحدو بكون الأصل (أُلِقَ)، لهذا تكون الواو هي الزائدة، ووزن الصرفي (فَوْعل)، كما لا يخفى (ينظر: الزبيدي: د.ت: ٤٨٣/٢٦). والحاصل: أنَّ المقصود بالقراءة المذكورة هو الإسراع في نقل الكذب، مصحوباً بالمشي، فقد كان الرجل يلقى الرجل الآخر، فيقول: أما بلغك كذا كذا، إشاعةً للفاحشة، وهو من أبشع ما جرت به ألسنة المنافقين، بحق أمِّ المؤمنين- عائشة- رضي الله عنها، كما لا يخفى.وقد وقف (الراغب: ٤٢٣) عند قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ // سورة الزمر-٢٩﴾، وقال: "وقرئ: (سَلَماً)، و(سِلْماً)، وهما مصدران، وليسا بوصفين كـ(حَسَنْ ونَكْد)، يقول: سَلِمَ سَلَماً وسِلْماً، ورَبِحَ رَبَحاً ورِبْحاً، وقيل: السِّلْمُ اسم بإزاء حَرْب، والْإِسْلَامُ: الدّخول في السَّلْم، وهو أنْ يسلم كلُّ واحدٍ منهما أنْ يناله من ألمّ صاحبه، ومصدر أسلمت الشيء إلى فلان: إذا أخرجته إليه، ومنه: السَّلَمُ في البيع"، والأولى هي قراءة الجمهور، والثانية هي قراءة سعيد بن جبير وعِكْرِمة وأبي العالية ونصر(ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ١٥٦/٢)، والمفهوم من كلامه- رحمه الله- أنَّ المصدرين ينتميان إلى أصل واحد، وهذا الأصل كما بيَّنه (ابن فارس: ١٩٧٩م: ٩٠/٣)، يُعبِّر عن البراءة من العيوب والآفات، ومنه: السلامة، أنْ يسلم الإنسان من العاهة والأذى، وفعله من الأفعال المتعدية بحرف (ينظر: موسى الأحمدي: ١٩٧٩م: ١٦٠)، وبابه باب (فَرِحَ- يَفْرَحُ)، وتطَّرد مصادره على زنة: (فَعْل) في حالةِ تعدي الفعل، و(فَعَل) في حالة لزومه، ومعنى هذا أنَّ (سِلْماً)، في قراءة سعيد بن جبير ومن معه مصدر سماعيّ من فعله، وهذا ليس بغريب في مصادر الفعل الثلاثي، فقد تنبَّه إليه العلماء، ومنهم (سيبويه: ١٩٨٨م: ٣٥/٤) في وقته، وناظره بـ(عَلِمَ- عِلْماً) و(حَفِظَ- حِفْظاً)،

والمقصود: أنَّها مصادر لا تُدرك إلا بالسماع، وعلى الرغم من تعدد المصادر في اللفظ الذي نتكلم عليه والتقائها في معنى (السلامة)، فإنَّ ورودها في مواضع مختلفة يستلزم دلالة مقصودة، كالذي نشاهده في اللفظ المذكور، والمعنى لا ينصرف عن معنى المسالمة، لأنَّ كلا المتحاربين يخلص ويسلم من أذى الآخر، ولهذا يبنى منه على (المفاعلة)، فيقال: (المسالمة)، كما يقال: أنا سِلْم لمَنْ سالمني، (ابن القيم: د.ت: ١٣٣/٢)، والحاصل: من كلِّ ما تقدَّم: أنَّ(سَلَماً)، و(سِلْماً)، متقاربة المعنى في المساق الدلالي، كما فهمنا ذلك من أقول المفسرين واللغويين معهم، وعلى هذا يكون توجيه معنى الآية: و(رجُلًا ذا سلم)، قبل حذف المضاف، وصيرورة اللفظ إلى ما صار إليه، وهذا دالٌ على سعة العربية في التعبير عن المقاصد الكلامية، لا يبلغ منها كتابها مبلغ التمام والكمال.وحين عرض (الراغب: ٧٩٦) كلامه على لفظ (التناد) في قوله تعالى: ﴿ وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ // سورة غافر-٣٢﴾ إذ قال: "وقرئ: (يوم التَّنَادِّ)، أي: يَنِدُّ بعضُهم من بعض. نحو: ﴿ يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ// سورة عبس-٣٤﴾ وهذا الذي ذكره الراغب للفظ (التناد) مصدراً، ما هو إلَّا وجه من وجوه قراءة (التناد) في الآية المذكورة، والذي يعنينا منها قراءة (التنَّادِّ) التي قرأ بها بن عباس، والضحَّاك وأبو صالح والكلبي والزعفراني وابن مقسم وعكرمة وسعيد ابن المسيب وابن جبير وأبو العالية وأبو بكر الصديق وابن زياد كلاهما عن حمزة، (ينظر: عبداللطيف الخطيب: ٢٠٠٠م: ٢٤٣/٢)، ووجه القراءة المذكورة أنَّ الأصل (ندَّ)، بما يسميه الصرفيون (مضعَّفاً)، وفعله من الأفعال اللازمة، يقال: ندَّ البعير، إذا ذهب على وجهه شارداً، لذا قيس مضارعه على (يَفْعِلُ)، وأصل (النون الحرف المكرر)، كما بيَّن (ابن فارس: ١٩٧٩م: ٣٥٥/٥) يدلُّ على شرود وفراق، ومنه: سمِّيَ يَوْم الْقِيَامَة بـ(يَوم التَّنَادِّ)، لِمَا فِيهِ من الانزِعَاجِ إِلى الحَشْر، وقد حمل (الخليل: د. ت: ١٠/٨) اللفظ في الآية على معنى النفور والهروب، وذكر (أبو جعفر النحاس: ١٩٨٨م: ٢٢٠/٦) عن بعض أهل العربية أنَّ تفسيره بالهروب ليس صحيحاً، ولا معنى له في يوم القيامة، ثم قال في التعقيب: " هذا غلط والقراءة به حسنة...، ولو لم يكن في الاحتجاج بالقراءة إلا قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تُوَلُّونَ مُدۡبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٍۗ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ //سورة غافر-٣٣ ﴾ لكفى" ، وهذا ما رآه (الزجاج: ١٩٨٨م: ٣٧٣/٤) من قبل- أيضاً- واختاره أبو علي الفارسي وابن عباس، وصوَّبه (الرازي: ١٩٩٩م: ٥١٢/٢٧)، واستدلَّ على صحة المعنى، بقوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ ﴾، لأنَّهم إذا سمعوا زفير النار يندون هاربين، فلا يأتون قطراً من الأقطار إلا وجدوا ملائكة صفوفاً، فيرجعون إلى المكان الذي كانوا فيه، وقد أشار (ابن جني: ١٩٩٩م: ٢٤٣/٢) إلى معنى القراءة بقوله: " هو تفاعل، مصدر: تنادَّ القوم، أي: تفرقوا، من قولهم: ندَّ يندُّ، كـ(نَفَرَ يَنْفِرُ)، وتنادوا كتنافروا، والتنادّ كالتنافر، وأصله: التنادد، فأُسكنت الدال الأولى، وأدغمت في الثانية؛ استثقالاً لاجتماع المثلين متحركين"، والمعنى في هذا صائر إلى معنى النفور والهروب وما شاكل من هول ذاك اليوم المفزع، ونخلص من كلِّ هذا بأنَّ القراءة المذكورة صحيحة المعنى، صوَّبها كثير من العلماء، كما شاهدنا ذلك في سابق كلامنا، فلزم التنبيه.**كلمة أخيرة:**وأرجو أنْ تكون ختام مسكٍ- كما يُقال- فقد بدا لي- بعد هذه الوقفات- أنَّ القراءات فوق الأربع عشرة مورد من موارد البحث في التفسير والعربية، ومثابة من مثابات اللغويين في الاحتجاج على بيان رأي أو صحة قاعدة، فضلاً عن إسهامها في حفظ اللغة، وإغناء الدرس اللغوي في مظاهره النحوية والصرفية واللغوية، كما نجم عنها الإفادة في استنباط الأحكام الشرعية عند بعض الفقهاء والمفسرين، ويتعزز هذا التصور بمجيء كثير من هذه القراءات مروية عن الصحابة، كـ(أبي بكر وعمر وعائشة)- رضي لله عنهم، ما يجعلها في درجة عالية من الفصاحة، وحجة في القبول. والجدير بالذكر الإشارة إلى ما جدتُه في شخصية الراغب العلمية المُعَبِّرة من غزارةِ علمٍ وسعةِ فضلٍ، لم ينتفع الناس به كثيراً، فقد ظهر في كلِّ مفاصل كلامه عالماً مفسِّراً بارعاً متقناً فصيحاً فقيهاً، بما ضمَّن كتابه من معلومات وآراء وشواهد وفوائد جديرة بالعناية والاهتمام، وما ذكره في عرض القراءات بعامة وتوجيهها كفيل للتعبير عن مكانته العلمية، بحيث قدَّم لقارئه شرحاً لا ينحطُّ دون غيره من كتب (التفسير والتأثيل والنحو والصرف)، ولا نرى حاجة لذكرها في هذا المقام المقتضب، لكوننا أثبتناها في أثناء الدراسة، ولو جرى فرز كلِّ مادته لأضاف إلى المكتبة العربية كتباً أخرى نحن بأمسِّ الحاجة إليها، فيما أتصوره، فلزم التنبيه.

المصادر والمراجع

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٦٠م.
- الخرَّاط، أحمد محمد، معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
- خديجة عبدالرزاق الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥م.

- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (ت٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٩٩٩م.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية– دمشق بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، د.ت.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب– بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر(ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٥٧م.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط٥، ٢٠٠٢م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي– بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- شلاش والفرطوسي، صلاح مهدي الفرطوسي، وهاشم طه شلاش، المهذب في علم التصريف، ط١، ٢٠١١م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (ت ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية– تونس، ١٩٨٤م.
- عبداللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين، ٢٠٠١م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م.
- العدواني، الكداوي، عبد الوهاب محمد علي العدواني، وفراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي، الكافي في علم الصرف، جامعة الموصل، ٢٠٠٨م.
- الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجواهري (ت٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين– بيروت– لبنان، ط٤، ١٩٨٧م.
- الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت١٧٠هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: : أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.
- الفيومي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠هـ، ظناً)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، عنى به الأستاذ الدكتور: أيمن عبدالرزاق الشَّوَّا، ط١، ٢٠١٧م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، (ت٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، ١٩٦٤م.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين(ت٧٥١هـ)، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: ، ١٩٩٩م.
- المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده(ت٤٥٨هـ)، المخصص, تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي– ط١، ١٩٩٦م.
- الملياني، موسى ابن محمد الأحمدي، معجم الأفعال المتعدية بحرف، دار العلم، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (ت ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية – تونس، ١٩٨٤م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى– مكة المرمة، ط١، ١٩٨٨م.
- الهراوي، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة, تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.